

٢١٧ر٢٠٨
م

(رسالة في مسألة الخلو) ، للفيومي ، أحمد بن أحمد

١١٠١هـ . بخط محمد بن محمد مهمل سنة ١١١٨هـ .

ق ٥ ٢٣ س ١٦ × ٢٢ ر ٥ اسم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٦ - ب) ، خطها نسخ

٦٣٢١
م ١

معتاد .

الأعلام ٨٩:١ بروكلمان ٤١٤:٢ / الذيل ٤٣٨:٢

١- المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ

د- رسالة الخلوات .

١٤٠٧ / ٦ / ٢٥

٢١٧ر٢٠٨

٢١٧ر٢٠٨
م

(رسالة فيما يجوز طرحه من السفينة عند خوف

الغرق) ، للأجهوري ، علي بن محمد - ١٠٦٦هـ .

بخط محمد بن محمد مهمل سنة ١١١٨هـ .

ورقتان ٢٦ س ١٦ × ٢٢ ر ٥ اسم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٧ - ب) ، خطها

٦٣٢١
م ٢

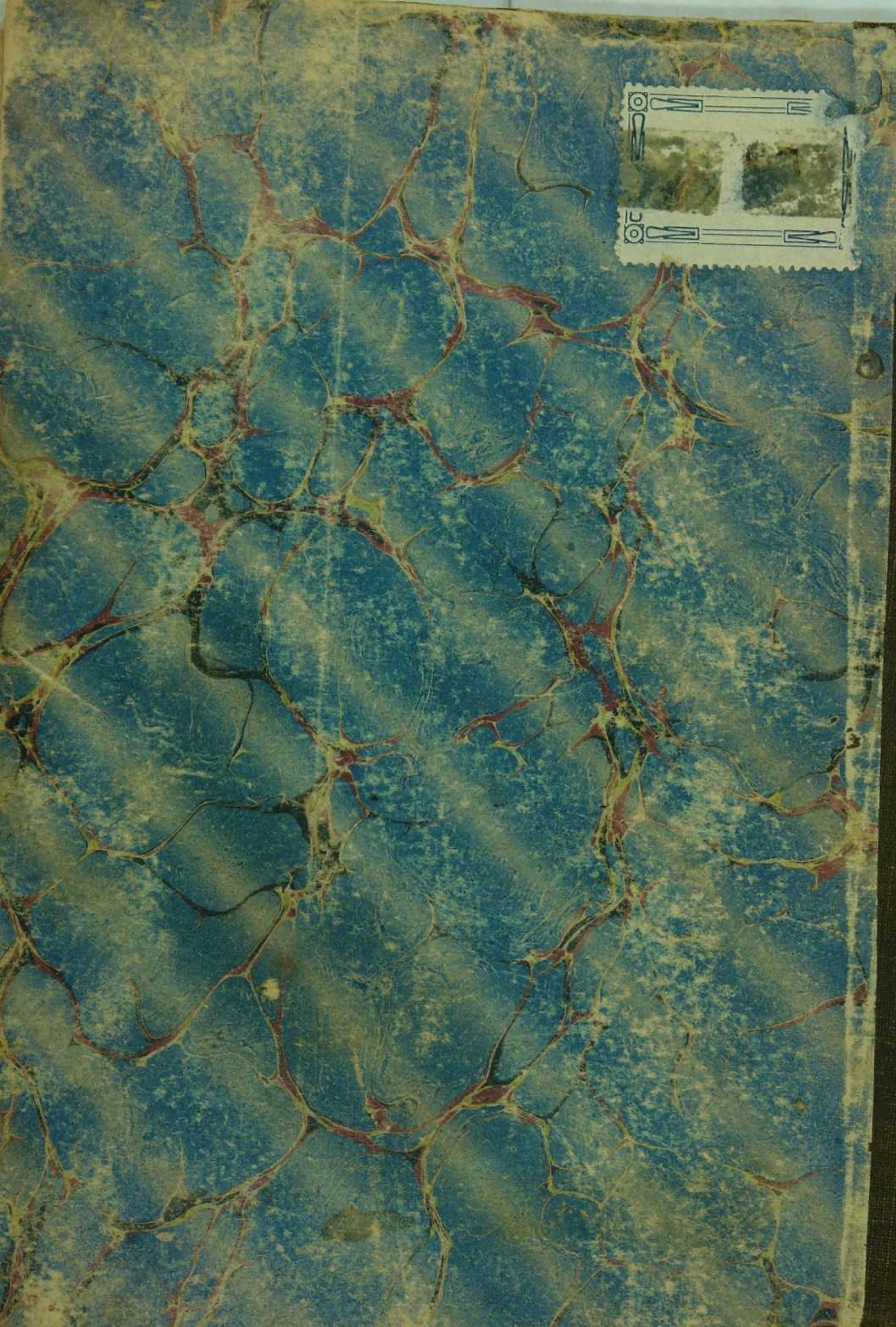
نسخ معتاد .

الأعلام ١٦٧:٥ بروكلمان ٤١٤:٢

١- المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ .

٢١٧ر٢٠٨



1241

هذه رسالة في الخلووات
 لعامة المحققين زين الملة والدين
 الشيخ احمد الفرقاوي
 الفيومي الما الذي غفاسه
 ولو الدين امين

امين

امين

في الرسالة يليها رسالة كرا السفين
 للامامة سيدي علي الاجموري المال
 عاملة بالرحمة والفقران
 واسكنه في الجنة
 ان ذكر يرحمك
 ورخصه

امين
 امين



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٤٢١ - ف ١٤٧٤
 العنوان: مجموع أول (رسالة في مسألة الخلو)
 المؤلف: الفيومي أحمد بن أحمد - أحمد - ١١٨٠ هـ
 تاريخ النسخ: ١١٨٠ هـ
 اسم الناشر: محمد بن محمد من المجلد
 عدد الأوراق: ٨
 ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم وفيه على كبرنا في العلم والدين
 يقول اقرر العباد واحوجهم الى عفو الملك الجواد احمد بن احمد القوي قلمي
 الفوقاي شهرة المالكى مذهبنا **احمد** من ابدع في سماء الفضائل قواطع
 الدلائل والبرهان واشكره على ما ابدع من شمات المسائل طواع العصور والعرفان
 فلا تزال الاسنى بشايه لم يجهل والجوارح بطاعة مشرقة بهجة واصيلة واسلم
 على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين والفايل من برد الله به خيرا يقف في الدين
 الذي لم يمت بيايحه الحائز من قلبه حتى اصناف على الدين وارفع قدره
 اعني بها استعادة واقادة في الدارين وعلى الله الذين جعلهم الله من بعده
 مصابيح البيان وصحبه الذين هم كالنجوم بهم يهتدى الى الاسلام والايان
 ما نالت لغيت التخليق على محبوب الصلوة العرفان وتسامت شمات النذوق
 على ايرة افان في ذرى الغنى والاتقان **امرا** بعد سبلت من عجب
 طاعة ولا استطاع تخالف حاضرة مولانا وسيدنا ناصر الدين صاحب السؤدد
 قبل الصلوة من فضله الموقر العلامة الفاضل والالسان الكامل البحر الذي حوت
 فيه سمن ان افان فلم تدرى كقاراه وقته الفصحى والبلقاء ان يحضره انشاز
 كشف مشكلات قال المولى السابك بل الفضائل الفوارز لمثلت قواعد الشريعة
 بالقوى البراهين ووضح الدلائل في الاخلاق الحسنة الرصيدة والشمس الطاهرة
 المرضية من تشرى يذكره كل ذاك ويقط من شاه الحسن الجميل كل عاطر سبيل
 المحققين حضرة مولانا وسيدنا شيخ الاسلام عبد الباقي افندي قاضي القضاة
 عالا بالديار المصرية والناظر في الاحكام الشرعية لازالت افلاكي سعادة في ربيع
 سعة بارك بعد دايرو وقسموس سيادته في افان بجده بوقدره مشرقة
 سائرة تخلق مسيلة الخلو المعول بها عند المالكية وما خفيقة ودارت وما
 فليدته فبادرت في الحال غيب الطلب والسؤال محمدا بالامثلة والامثلة ليست
 من فزان هذا القدر المصطفى ولا السابك في حجة بحره الله في غير ان ولي
 الامر مطاع وبخالفته لا استطاع فقد قال من لم يحتم طبعوا الله واطيعوا السوء
 واولي الامر معكم ما فيكم اليوم من الله عيد الكيد والويل الشدي ليعول المتوج
 بالهابة

بالهابة والكرامة من سبل عن علم يعلم ولتم ايجد الله بلجام من نال يوم القيامه واسرعته
 الى بيان ما افنى به العلامة الناصر الثاني في مسيلة الخلو مع زيادة عليه وباعه المستعان
 الشكلا **وربما** هذه الحالة على خلة من خصله وحاتمة اما الموقر من في حقيقة
 الخلو واما الفصل في شروطه واما الخاتمة في بيان قايده وق **جعلته** تاهدي
 حضرة المولى المشار اليه خلد الله جليل التعم عليه وتلك هدية الفقر فان الهدايا على مقدار
 ما دبرها والعطايا على حسب حال معطيا ومسدرا لكن في الحديث الشريف كما رواه البيهقي
 في الشعب وابونعيم والديلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما اهديني مسلم لا خيرة
 افضل من كلمة حكمة وان كنت في ذلك لمن اهديني الزهراء في رياضه والنهر في غياضه
 فالسؤال من المولى التفضل بالقبول **المسألة** ليعلم الا ان مسيلة الخلو
 ليس فيها نفس صريح عنده من الاصحاب وقد قال شيخ شيوخنا البدر القراني
 انه لم يقع في كلام الفقهاء الفرض لمسيلة الخلو هذه فيما اعلم انتهى وانما في العلامة الناصر
 الثاني في قواه فيها على العرف وخرجها كما قال بعضه على بعض مسائل المذهب
 وهو من جملة التي خرج فيعتبر بحكمه وان نوزع فيها ما يعلم بما ياتي في النقط
وليس كرك صرة السؤدد وجوابه للناس من خرجها فنفى السؤدد
 ما نقول السادة العلماء الذين رضى الله عنهم اجمعين في مغلوا نطق بنت التي
 قاربت عرقا بين الناس في هذه البلية وغيره من ذلك في ذلك ما لا كثيرا
 حتى وصل الى نوت في بعض الاسواق اربعة ديار هاجر دياره
 اقامات شخص وله وارث شرعي يستحق خلو خاتون مورثة عملا بع في ما عليه الناس
 ام لا وهاد اقامات من لا وارث له يستحق ذلك بيت المال لا وهاد اقامات شخص
 وعلم دين ولم يخلف ما يفي بدينه يوفي ذلك من خلو خاتون افتونا ما جود
مسألة اجواب الحمد لله رب العالمين نعم اقامات شخص وله وارث شرعي
 يستحق خلو خاتون مورثة عملا بع في ما عليه الناس وادامات من لا وارث له
 يستحق ذلك بيت المال وادامات شخص وعلم دين ولم يخلف ما يفي بدينه فانه يوفي
 من خلو خاتون والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب كتبه الفقير ناصر الدين الثاني لما لم
 حامدا ومصليا على النبي وقد ذكرها ايضا من الخلفاء حبا الاشياء والنظائر
 وصاحب جامع الفصول كما سئل في بيان مسيلة الخلو خاصة بالناس

قال الزرقاني
 يعني مقدر
 الثاني

القائي المالكية غايته الامران ما شئت عنه دون من ذكره اذا علمنا ان
عقلنا ان لو كانا شيخا نورا طلة والدين على الاحموري رحمه الله تعالى
باب العارية من شرح المختصر انه اسلم لملكه داف الدائم من المنفعة التي دفعه اليه
في مقابلتها التي وفاهه سواء كانت المنفعة عمارية كان يكون في الوقف ان كان ايلة
في الخراب فيكرها ناطر الوقف لمن يعمها ويكون ماضيه في خلوها ويصير شريكا للواقف
بما زادته عمارته مثلا لو كانت الاماكن تكثر في قتل العماره بضعف كل حرم وصار
بعد ما تكثر ببلاته اضاف فيكون صاحب الخلو شريكا بالثلث والثلثين واذا
احتاجت تلك المحلات الى عمارية كان على الوقف في تلك الصورة مثلا الثلث وعلى
صاحب الخلو الثلثان او كانت المنفعة غير عمارية كوقف مصباح مثلا ولو ازم
لا خصوص في تلك الاقسام من المنفعة نهادون غيرهما اذ المعتبر انما هو عود
الدائم المنفعة في الوقف عمارية كانت او غيرها وسواء كان الاذن في ذلك الواقف
او الناطر خلافا لمن خصه بالواقف كما سيأتي **واما** ما يقع عندنا من
من خلو الخراب لمن هو مستأجر كل شهر تذا اقرارا ليعود اليه ذلك المنفعة
نظر اللون العقار فحيثما لم يستأجر قد ملك المنفعة وحيد ذلك احد الخلو
لكنه واما لو تم اجارة لازمة فهو الاستأجر فيه ووجهه **ان** الواقف
ان يبيح خلو الوقف **فان** له ان يرد فقول له دراهم على ان يكون له حصص
يحل من تلك المحلات المستغقات التي يرد الواقف بها ما اذا قيل منهم
ذلك الدائم فانه باعهم تلك الحصة بما دفعوه له وكان له ان يوقف جزا من تلك الحصة
التي لا يؤمنها بانه وقف عليهم كاشهر لهما فليس الواقف فيجب ان يرد له
لقليل الحصة الموقوفة فقط وليس له ان يكثر بغيره وكان ان يرد الخلو والاشياء
الواقف في تلك الحصة وفي **ان** يقر فيه باقية سلفا جريه لانه كان اسلفه
الواقف ما دفعه له وجعل له السكنى لقائي نظار السلف ولا يقول على العرف
قال القائي لانه مبني على فاسد والمبني على الفاسد فاسد والبناء فاسد
وهو ان تلك المنفعة غير محدودة بل هي له لونه فنبطل ويدفع الناطر له دراهم
التي قبضها منه الواقف ويصرفها في ما يوقف بالاجارة له او لغيره
ولكن هذا لا يصح ان يفهمه الآن لان فيه ضياع اموال الناس ويخرج الحكم على
ذلك فيصير من العلم الذي يجب كتمه وهذا كله اذا وقع من الواقف اموال

فيما
كان

وهذه العارية
بحر فهاذا هو
سبب عدي
الزرقاني في
على المختصر
العارية عند
الامالك الشافعي

قال الزرقاني في
شرح مختصره
باب العارية
انفق الخ
ملوك الانفاق
ما سلكه بعض
مستوفيين ان
من استعار كتابا
وقتا اقاله ان
يعبره فاجاب
بانه ليس له ذلك
لان مالكا
فلا تنفق فقا
وهو حسن انتهى
بحر

وقع

وقع من الناطر فلا يصح لاي الناطر لا يجوز له بيع الوقف ولا يصح لقول المصنف لا يصح
وان غوب وايضا لانه ان وقع الخلو منه يكون الاجارة بدون اجرة المثل او عو وكيل والوكيل
لا يجوز له ان يبيع الاب القمية بل ان يترضا انتهى ما ابداه هذا المعترض وللتنقض فيه
بجلا **واما** قوله وقد ينظر فيه بان فيه سلفا جريه لانه قد جعله قبل ذلك
من قبل **الشيخ** حيث قال في كتابه يعني الواقف باعهم تلك الحصة بما دفعوه له
قال الدار في فروع في مقابلته تلك الحصة لا المنفعة وان كانت هي المقصود من العار
فهو عقد معاوضة وليس سلفا حتى يوصف بكونه جريه فاقا كانت تراه قد ناقض
نفسه بلفظه حيث جعله او لا من قبيل البيع وثانيا من قبيل السلف وقوله
ولا يقول على العرف لانه مبني على فاسد الخ ما قطعنا في العرف عندنا من الفواعل الشرعية
في باب العارية قال القائي تواعله وابن رشيد في رحلته وغيرهما من الشيوخ ان الاحكام
تخرج مع العرف والعادة كما سيأتي **فان** شيخنا الاحموري رحمه الله في باب
في باب العارية في قول المصنف ان اعتد الحلف به ما فيه وجب التمسك به بالعادة
التي جددت وهذا يقال في ما يرد ما سلفه القاطن ومقتضى العادة كما ذكره
القائي وراه ان في ما في الكتب حيث تغيرت العادة فقد خالف الاجماع واقره
الحاكم بالمرابا لعادة في ذلك حد او لم يذهب في التمسك به في ما فيه وطاهر
فخرج في النصرة والشيخ خليل في توضيح في ما فيه وغيره انتهى وطاهر
هذه المقصود ان العرف والعادة مقدمان في العار على ما في ارباب الاوقاف
المراد هو مقدم عندنا على النص لا سلفه هنا على فاسد بل على نقاش ارباب الاوقاف
حين يريدون بناء محل للوقف فباني لهم من يدفع لهم دراهم ما ذكره هو او على نقاش
في النظار وهذا لا محذور فيه وطلبة بناء محل لزم له سلف جريه كما ذكره وقد علمت
بطلانه وقوله في هذا الخراج انت خير اياه تقدم انه جعل الدار الموقوفة
في مقابلته عين حيث قال فكانه باعهم تلك الحصة الخ او تلك الحصة وان لم
تكن حاضرة حالة العقار بل كانت غايمة فالعقد صحيح اذا وصفت اذ بيع
الغائب الموصوف صحيح عندنا وله الخيار اذ اراه لا في مقابلته منفعة حتى
يبني عليه كما يكونا غير محدودة واذا كانت في مقابلته عين وكان الواقف
قد باعهم تلك العين كما هو فرض المسئلة عليه فلا يبطل استحقاقه لها بموته بل
يلتقل لو ارشده فقوله فنبطل فيه نظر **قوله** ويدفع الناطر له دراهم مبني

فيما
كان

و قد قيل

في المظان الذي ذكره المصنف في المسئلة في المفعول العائد على قوله ما قيل
وقوله واما ان وقع من الناظر فلا يصح مردود ايضا لانه كما ذكر وكيل عن الوقت فله ان
يقول كما اجاز للوقت ان يفعل ويرضاه ان لو كان حيا وراه وقيل له ان الناظر
لا يجوز له بيع الوقت لقول هذا الموجب بل ولا للوقت نفسه حيث استقر ذلك في نفسه
فضلا عن الناظر وكان عمله الناظر المخلو على البيع كما خرج في الوقت والامر بخلاف
ذلك اذ يقع من الناظر من المخلو ليس ببيع الوقت بل هو تفسير ما عاده على الوقت من
المنفعة بمقتضى المريد المخلو **وقوله** لانه ان وقع يكون له في الاجارة بدون
اجرة المنزل غير مسلم لانه ان كانت المنفعة العائدة على الوقت عمارة فهي خلو له ويستأجر
الارض باجرة من قبل العارية وليس فيه الاجارة بدون اجرة المثل وكذا في المنفعة
غير عمارة بدون رهن فبعضه للناظر وعادة في جهة الوقت فتكون الاجارة على وجه ما ميلا
لو كان المحل قتل عود الموقوف الموقوف عليه يكره نفسه وبعدها بحسب عسرها لاجارة تكون
بشيء تدفع كجزء الوقت والخدمه خلو له وليس فيه ايضا اجارة بدون رهن المثل
وقوله ولا يجوز له بيع الا بالقيمة تامكليف جعله من قبل الاجارة من جعله
من قبل البيع وان كانت الاجارة ببيع المناقش يمكن ليس هو مراد المعرف في الاما مراده البيع
الاصطلاحي بدليل مما يثبت بالاجارة وهو ان لا تناقض شيئا فيكون التوكيد ليس
بالقيمة لا مسلم في حذو انه ولكن ليس به ما يباع اذ الكلام في الوقت وهو لا يباح واما هذا
وقد اتي العلامة الناصر اللقاني بان المخلو المذكور صحيح معتبر مفعول به يكون المرف
جوه به سيما وقتواه مخرجه على المنصوص وقد اجمع على العارية واشتهرت في المشرق
والغرب وانحط الامر على المصير اليها وتلقب بالقبول وان لم يستند فيها الى نص صحيح
العمل عليها وقد وافقه عليها من هو مقدم عليه في الفقه كما سيأتي بيانه ولا يفتقر
عندنا عدم استناد المعنى للنص فيما اتي به لانه يجوز للمعنى اذ لم يجد نصا في النازلة
مخرجا على المنصوص بالشروط الالته كما صرح به الشهاب القرافي **وقوله** لا
نور الدين علي الاحمدي رحمه الله عن جواب المعنى اذ لم يكن مستلزما لمرجه
فيما اتي به كفتوى الناصر اللقاني في مسئلة صحة الخوات وجوازها هل يكون
مناحا لادلة الشرعية حتى انه يجوز للمعنى المالك ان يبيعي بقوله ونحوه حجة

ود ليل

اللازم

ود ليل على جواز الخوات وصحتها مع عدم وقوفه على تعليل ذلك من ابي
مدهمة المتقدمين اولى انتهى **واجب** رحمه الله مما ألفه قال الشيخ
شهاب الدين القرافي يجوز للمعنى اذ لم يجد نصا في النازلة ان يخرجها على المنصوص
اذا كان **فصل** في الاستحضار لقواعد مدهمة وقواعد الاجماع ونص ايضا
على انه يجوز لمن حفظ روايات المذهب وعلم مطلقا ومقيلا لها وعامها
وخاصها وعلم اصول الفقه وكتاب الفعاس واحكامه وترجيحاته وموافقه
ويشترط ان يعني بما يخرج به على هو محفوظ له منها والشيخ الامام شيخ
الشيخ رحمه الله الشيخ ناصر الدين اللقاني من الصف بالصفة التي لسوء
لمن ليس بها جواز الافنا فيما لم يكن فيه نص بالمخرج على المنصوص على ما يبعث
في ثقافة المشايخ واشتهر ذلك استمارا لا عفا فيه وقد اطلق من وجد بعله
عن التمسك بالجماع على متابعتة فيما يعني به مما لم يوجد فيه نص في المذهب
وان لم يظهر له المذرك بل ربما كان مشكلا عندكم كسلسلة الامامة التي
تبناها في الرواية كثر منهم استسكانا لها وهي في الحقيقة مشككة ورح
ذلك ينتج عنها في الحقيقة لا يعتد اطلاقا في امامها على ما في
ولا لا يوزن على ذلك عن غير شي يعتمد عليه لا سيما وقد وافقه على ذلك من هو
مقدم عليه في الفقه وهو اخوه الشيخ حمد اللقاني وكان لسان حاتم يقول
وان لم يزل الملال فسلم لا ناس راوه بالابصار وقد وقع لعلماء مذهبنا المحققين
في المذهب في المذهب كالامام ابن عرفة والبرقي وابن ناجي وغيرهم العمل
بما جئوا عليه شيوخهم مما ليس بمقتضى وان لم يبين مدركة كما تقدم هذا
ونحوه لعند انه يجوز للمعنى ان يعني بما خرج غيره على لفظ المذهب
من قبل اصولية المخرج كالشيخ ناصر الدين هذا وان لم يعرف المذرك حديث
ولا يخالف النص وما يستلزم به هذا المقام قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه
المسلمون حسنة فهو عند الله حسنة انتهى جواب شيخنا وسياتي لدقيقة قليلا
وقد قال شيخنا القرافي انه لا يشايخ المذهب المتأخرين كما في عهد الله

ابن عتاب واي ابو ايوب رشيد واي الاصلح ابن سهل والقاضي اي بكر بن زهير
والقاضي اي بكر بن العري ونظر انكم اختياراتم وليضحى البعض للمواظبات
والاقوال على لوافيها عن المشهور عري باختياراتهم عمل الحكام والفتيان
اقتضت المصلحة وجري به العرف والاحكام تجرب مع العرف والعادة كما قاله
القاضي في قواعد وابن رشيد في رطلته وغيرهما من الشيوخ الذي وبغية
اجواب الموعود بها نفعها هذا وقد قال شيخنا بدر الدين الزاقي رحمه الله
نعم ان لم يقع في كلام القضاة النقص لمصلحة الخاوهة فيما علم وقد قال عمر بن
عبد العزيز حدث للناس القضية بقدر ما احدثوا من العجوز ثم ذكر ما اوتي به
الناس للثاني وسكت عليه وذكر بعه كلام الشيخ زين بن يحيى الخنفي فيها
في الاشياء والنظام والخدمة وحله انتهى بعينه جواب الشيخ محمد بن بكر
بذلك كلام شيخه الزاقي بنامه ونعم انه قال بعد قوله بقوله ما احدثوا من
العجوز ما نفعه والمصلحة الواقعة هي ان حوائت الاوقاف بمحض حريته
سكانها اذ اراد احد من الخوارج من ذلك الحائز اخذ من ارضه
بمنفع بالسكنى في ذلك الحائز ويسمونه ذلك القدر لما جود من المال
خلوا ويبدلون ذلك يلزم واحد بعد واحد وهكذا وليس يعود على تكليف
الاوقاف من ذلك الامر يقع اضلا غير اجرة الحائز بل الغالب ان اجرة ذلك
الحائز اقل من اجرة المناصب ما يدفعه الاخذ من الخلو والذي يدور عليه
الجواب في ذلك انه ان كان السائق الذي اخذ الخلو يملك مملكة للملك
منه فاستلها غيره واخذ على ذلك حالها يا حله ان كان يملكه عقد اجارة
باجر المضاف فهو سايج له واخذ على ذلك المصلحة التي يملكها والدافع ذلك
المال لا تنفعه بذلك على الوقت لحدود الاجرة على وقت اجر المثل
وهذه الصورة عزيزة الوقوع واما ان لم يكن مالكا للمصلحة باجارة
وهو الكثير الوقوع فلا عبرة بذلك الخلو ونوجوه الناظر من شابا حرة المثل
وبذلك

وبذلك اعني بعض مشايخي وبناءه على ما تقدم من قوله ابن رشيد ولا يجوز
بيع المال المطا بالانه يسطر عزمه قاله ابن رشيد في البيان وهو قول ابن وهب واشرب
وجامعة من التابعين ولا يبيع العطاء بانفسها فيجوز قاله ابن رشيد ايضا ثم ان
قوله فلما ان لم يكن مالكا للمصلحة باجارة لم قضيت بل صرحه انه لا بد في صحة
الخلو من الاجارة وليس كذلك اذ ليست ركنا ولا شرط الوجود حقيقة ومجته
بدونها اذ هي كما تقدم من شيخنا الاجموري اسم لما يملكه دافع الدراهم من
المصلحة ثم ليس للناظر اجارة اذ اراد ذلك لغير رب الخلو اذ هو رب
الواقف وعبارة الاستباه والنظام في مسئلة الخلو التي اشار اليها شيخنا
ذكرها في البحث الرابع في العرف الذي يحل عليه الفاظ في الفصل الذي
نقده في العرف مع اللغة ونصها وامض ان امر على الناس الا الشئ حله والمحال
ان المال هو عدم اعتبار العرف الخاص ولكن اقني كثير من المشايخ باعتباره واقف
على اعتباره بيمين بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوه الحوائز لزم ان يقع
في حوائز الخلو في الحائز حقا له اي لصاحب الخلو فلا يمكن صاحبه الحائز
من بيعه من ماله ولا اجارة لغيره ولو كانت وقفا وقدر وقع في خلوه
حوائز الخلو بالقرينة ان السلطان العرفي لما بناها استلها للقيام
بالخلو وجعل على كل قدر اجلة منه وكنت ذلك بملكو الوقت القوي والله اعلم
فصل في شرط صحة الخلو ان يشترط لصحة الخلو شرطان
ان يكون ما يذ من الدراهم عابدا على جهة الوقف بان يقع بها فيه فمما يقبل الا ان
من الخلو الذي يذ من مريد الخلو لغيره في مصالح نفسه هو حديث
الايمن على الوقف مما شئ وجعل له افعها خلوا في الوقت فهذا الخلو غير
وتمتاج ويرجع الدافع بدراهم على الناظر ومنه ان يكون للوقف ربع قيمته
وان كان ربعي بكمالته ومصاريفه كما وقاف الملوكة الكثيرة الربيع عشر في مئة
على مصالحه ومنافعه ولا يصح فيه جيلد خلوه ولو وقع ذلك كان باطلا ولم يستاجر
الوجوه على الناظر بما دفعه له من الدراهم لانه تبيع منه على شرط ان يتم لظهور عدم
صحة خلوه ومما انه يثبت ذلك العرف على منافع الوقف بالرحمة الشريفة

قال وقد قد الناظر على الصنف من غير ثبوت ولا ظهور عماره ان كانت هي المنفعة
 فلا عبرة بهذا التصديق لان الناظر لا يقبل قوله في مصرف الوقف حيث كانت المنفعة
 شاهد وهذه الشروط صحاحه معتبرة في صحة الخلو ومضى اختلاطها منها لا يصح
 الخلو في فائدة الخلو اعلم ان فائدة الخلو كالمالك في حيزه في الخلو في
 احكامه من بيع واجارة وهبة وصلة ووفادين وارثه ووقف على الخلو في
 هذه الاخير وهذه الامور تؤخذ من فتوى الناصر القاني حيث جعله كالمالك
 ومنه يعلم ان لا مانع من تولد الخلو ان المالك يتعد وقد سئل عن هذا كله العلامة
 شهاب الدين احمد السبكي رحمه الله تعالى قاجا **باب** بالقطعة الخلو ان الشرعية
 يصح وقفها ويكون لازما من شرط الزوم كما يجوز والتعا المانع كالدين كوقف
 صحاح الاملاك ومحب العمل بالذلة ورهنة واجارة وعارية والمقاومة عليه
 كذا في صحاح ولواقعة ان يجعله موقفا او موقفا بوقت على معين فقط او
 عليه وعلى ذرية او على جهة من جهات الخير كوقف مصباح وتفرقة خبز وتيسيل
 ما وغرد ذلك مما ينص عليه الواقع ويراه ويثابره مما يجوز له استراطة من الامور
 الجارية كذا في الاقضية خاتمة المحققين اعلم علماء الاسلام الشيخ ناصر
 الدين القاني في جواب ما سئل عنه انتهى **باب** او قد جعله شيخ العلامة
 على الاجموري رحمه الله في شرحه على المختصر في باب الوقف عند قول المصنف
 اول الباب وان باجرة في صحة وقف الخلو كلام طويل حاصله ان الخلو هو
 ملك المنفعة كما تقدم ومحل صحة وقف المنفعة اذ لم تكن منفعة حبس لتعلق
 المحبس بها والتعلق المحبس به لا يحل اذ منفعة الوقف وقف فلو صح وقف
 منفعة الوقف لصح وقف الوقف واللام باطل شرعا الا ترى انه لا يوقف
 ما يخرج من الارض عبوة كقوة عماره وقفا بحمد الفاع ولو لم يقطع الامام
 ما في ملكه منفعتها ولذا احتج من يريد وقفها الى العمل بقوله من لا يرى وقفها
 بحمد الفاع او الى شرائه بملك المال لان وقفها على غيرها تكون وقفا
 بحمد الفاع لا يصح شرعا ولا عقلا لان فيه تخصيص الحاصل ومن المعلوم ان كل
 فائز وقت انما يتعلق الوقف بملكته فان ذاتها مملوكة للواقف ايضا
 سكن اجرة المنزل وتعلق على الخلو والوقف ام لا قاجا بما لخصه احمد به يلزم
 الخلو والوقف بحسب ما يتفق عليه صاحب الخلو والناظر على وجه المصلحة كما لو جاز
 الغير صاحب الخلو وفيه اتي والذي قايلا انه مقتضى فتوى من وجوه

وقد سئل عن وقف الخلو في غير ثبوت ولا ظهور عماره ان كانت هي المنفعة
 فلا عبرة بهذا التصديق لان الناظر لا يقبل قوله في مصرف الوقف حيث كانت المنفعة
 شاهد وهذه الشروط صحاحه معتبرة في صحة الخلو ومضى اختلاطها منها لا يصح
 الخلو في فائدة الخلو اعلم ان فائدة الخلو كالمالك في حيزه في الخلو في
 احكامه من بيع واجارة وهبة وصلة ووفادين وارثه ووقف على الخلو في
 هذه الاخير وهذه الامور تؤخذ من فتوى الناصر القاني حيث جعله كالمالك
 ومنه يعلم ان لا مانع من تولد الخلو ان المالك يتعد وقد سئل عن هذا كله العلامة
 شهاب الدين احمد السبكي رحمه الله تعالى قاجا **باب** بالقطعة الخلو ان الشرعية
 يصح وقفها ويكون لازما من شرط الزوم كما يجوز والتعا المانع كالدين كوقف
 صحاح الاملاك ومحب العمل بالذلة ورهنة واجارة وعارية والمقاومة عليه
 كذا في صحاح ولواقعة ان يجعله موقفا او موقفا بوقت على معين فقط او
 عليه وعلى ذرية او على جهة من جهات الخير كوقف مصباح وتفرقة خبز وتيسيل
 ما وغرد ذلك مما ينص عليه الواقع ويراه ويثابره مما يجوز له استراطة من الامور
 الجارية كذا في الاقضية خاتمة المحققين اعلم علماء الاسلام الشيخ ناصر
 الدين القاني في جواب ما سئل عنه انتهى **باب** او قد جعله شيخ العلامة
 على الاجموري رحمه الله في شرحه على المختصر في باب الوقف عند قول المصنف
 اول الباب وان باجرة في صحة وقف الخلو كلام طويل حاصله ان الخلو هو
 ملك المنفعة كما تقدم ومحل صحة وقف المنفعة اذ لم تكن منفعة حبس لتعلق
 المحبس بها والتعلق المحبس به لا يحل اذ منفعة الوقف وقف فلو صح وقف
 منفعة الوقف لصح وقف الوقف واللام باطل شرعا الا ترى انه لا يوقف
 ما يخرج من الارض عبوة كقوة عماره وقفا بحمد الفاع ولو لم يقطع الامام
 ما في ملكه منفعتها ولذا احتج من يريد وقفها الى العمل بقوله من لا يرى وقفها
 بحمد الفاع او الى شرائه بملك المال لان وقفها على غيرها تكون وقفا
 بحمد الفاع لا يصح شرعا ولا عقلا لان فيه تخصيص الحاصل ومن المعلوم ان كل
 فائز وقت انما يتعلق الوقف بملكته فان ذاتها مملوكة للواقف ايضا

اعطى في حقيقة المجلس اعطى المتبعة كما في المجلس عليه ليستوفى بها
 لو غلبت الخلو في ذلك لان فيه تملك المتبعة او بعضها بالفسخ
 الخلو عليه الى اخر ما ذكره ثم قال وهذا يعلم بطلان تخيل الخلو وما
 اخرته فليصح تخيلها لما يؤخذ من قول المصنف ان النبات وحيلوان ونسبه
 الخ لئلا يبطل تخيلها بموت المجلس لان المنفعة تنقل بالتوارث فتكون
 اخرتها له الا ان يحيز فعل مورثه كما ثبتا وقيمة له هو ايضا انتهى كلام
 شيخنا من خصا فرجعه ان ثبت فانه بالغ في عدم صحة وقف الخلو لكن
 الذي شاع وداع وملا الارض والبقاع والنبات الناس على مقتضاه والعمل
 بمقتضىه ونحوه ما اتي به العلامة الشيخ احمد السبكي من صحة وقف
 وحيزي المملوك لغيره في سائر الممالك سيما في الديار المصرية فيلزمي انما هو
 اعلم وصحة ارتكابه بالاختصاص في ما يلزم على بطلان من ضياع اموال الناس
 وتعلق الامر بهم وكثرة الخصام المودي الى التقاطع والتدابير المناقضة لاختونه
 الاسلام فلهذا امر المصنف به بالوقوف فيلزمي ان لا يفتى فيه بالبطلان لما عرفت سيما
 ان كان موقفا على خيرات كتفرقة خبز وتيسيل ما او وفادين او عارية على حج
 وغرد ذلك ان انواع البر والقراب اذ يبطلانه بطل ما ذكر والله اعلم اذا عرفت
 هذا فليقل ان يقول لا شئ من الوقف الذي جعله شيخنا سيما لو لم
 صحة وقف الخلو مطلقا بل ان لو كان الخلو الموقوف ناشيا عن منفعة له
 موجودة حين وقف العين الاصلية لسريان الوقف لها فلو وقعت تلك
 المنفعة ثانيا يلزم وقف الوقف اما اذا كان ناشيا عن منفعة حادثة بعد
 وتقية العين الاصلية عماره كانت تلك المنفعة او غيرها ما وقعت فلا يلزم
 عليه وقف الوقف لو لم سريان وقف الاصل بملكته لم تكن موجودة اذ ذاك
 فالوقوف ثانيا غير الموقوف اولا ولا حصل بعد جديد فم يتوارث الوقفان
 على محل واحد حتى يلزم وقف الوقف وعلى هذا احتمال شهاب السبكي

وقد سئل عن وقف الخلو في غير ثبوت ولا ظهور عماره ان كانت هي المنفعة
 فلا عبرة بهذا التصديق لان الناظر لا يقبل قوله في مصرف الوقف حيث كانت المنفعة
 شاهد وهذه الشروط صحاحه معتبرة في صحة الخلو ومضى اختلاطها منها لا يصح
 الخلو في فائدة الخلو اعلم ان فائدة الخلو كالمالك في حيزه في الخلو في
 احكامه من بيع واجارة وهبة وصلة ووفادين وارثه ووقف على الخلو في
 هذه الاخير وهذه الامور تؤخذ من فتوى الناصر القاني حيث جعله كالمالك
 ومنه يعلم ان لا مانع من تولد الخلو ان المالك يتعد وقد سئل عن هذا كله العلامة
 شهاب الدين احمد السبكي رحمه الله تعالى قاجا **باب** بالقطعة الخلو ان الشرعية
 يصح وقفها ويكون لازما من شرط الزوم كما يجوز والتعا المانع كالدين كوقف
 صحاح الاملاك ومحب العمل بالذلة ورهنة واجارة وعارية والمقاومة عليه
 كذا في صحاح ولواقعة ان يجعله موقفا او موقفا بوقت على معين فقط او
 عليه وعلى ذرية او على جهة من جهات الخير كوقف مصباح وتفرقة خبز وتيسيل
 ما وغرد ذلك مما ينص عليه الواقع ويراه ويثابره مما يجوز له استراطة من الامور
 الجارية كذا في الاقضية خاتمة المحققين اعلم علماء الاسلام الشيخ ناصر
 الدين القاني في جواب ما سئل عنه انتهى **باب** او قد جعله شيخ العلامة
 على الاجموري رحمه الله في شرحه على المختصر في باب الوقف عند قول المصنف
 اول الباب وان باجرة في صحة وقف الخلو كلام طويل حاصله ان الخلو هو
 ملك المنفعة كما تقدم ومحل صحة وقف المنفعة اذ لم تكن منفعة حبس لتعلق
 المحبس بها والتعلق المحبس به لا يحل اذ منفعة الوقف وقف فلو صح وقف
 منفعة الوقف لصح وقف الوقف واللام باطل شرعا الا ترى انه لا يوقف
 ما يخرج من الارض عبوة كقوة عماره وقفا بحمد الفاع ولو لم يقطع الامام
 ما في ملكه منفعتها ولذا احتج من يريد وقفها الى العمل بقوله من لا يرى وقفها
 بحمد الفاع او الى شرائه بملك المال لان وقفها على غيرها تكون وقفا
 بحمد الفاع لا يصح شرعا ولا عقلا لان فيه تخصيص الحاصل ومن المعلوم ان كل
 فائز وقت انما يتعلق الوقف بملكته فان ذاتها مملوكة للواقف ايضا

بصحة وقف الخلوذ الخلو مكي كان ناشيا عن منفعة حادثة بعد وفاته
العين صحيح بلا شك لانها لازم المذكور اذا عرفت هذا فكلما شيخنا الاموي
رحمه الله انما يظهر اذا كان الخلو الموقوف ناشيا عن منفعة موجودة حين
وقف اصلها لمحمول الوقف لها وحيد ياتي باللازم الذي ذكره اما اذا كان
عن منفعة متجددة بعد وفاته اصلها كما تقدم فلا بطلان على انه لا يارض
في الحقيقة بين الكلامين فان قنوي السهوري محمول على وقف منفعة
تجددت بعد وقف العين وكلام شيخنا محمول على وقف منفعة كانت موجودة
حين وقفه اصلها لدخولها تحت الوقف الاول تامر هكذا ظهر لهذا الفكر
الفافر والغتم القافر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتد لولا ان هدانا الله وقد ثبتنا الله
على وعدنا ووفينا بوعود الله كما شرطنا وبيننا بحسب ما اهلنا ودرجنا في
تقديم المسائل خوف الضياع وقد نالنا في سلك الاجتماع اقتدارا في كل
فصل ذلك وتبيننا بما هناك مع الاعتراف بتمام الفصول والخلو غير
الحيلة في تبدين مهمات الامور والمسؤول من الواقع على هذه الرقيم
والناظر في ذال الوشي والترقيم ان يسبل عليه ستر الاعتذار وان يبدل المهمة
في النظر اليه بعين الدال والوقار حتي تقر به لك واعينا وتليق بذلك
عدونا وحاسدنا وما توفيقنا الا بالله عليه توكلت واليه انيب وهذا
حسبي ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا دايما ابدا كلما ذكر الذاكرون وغفل عن ذكرهم
العاقلون وكان الفراغ من جمعها في اواخر محرم الحرام اقتتاع
سنة اربع وثمانين والفتح وقد علمتها تقلا لنفسه بده الفاتية الفقير
محمد بن محمد مهران في شهر جمادى الاولى من سنة ثمانية عشر ومائة والفتح

والحمد لله وحده وصلى الله
على من لا نبي بعده والذو صحبه
وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
قال شيخنا مشايخ الاسلام محمد بن علي بن ابي عمير صاحب الشامل رحمه الله تعالى
خاتمة قال في الشامل ويجوز طرح ما ترجى به بخارها غير ادعي الخوف غرقنا وان لم ياذن
ربه ويدي بما نقل وعظم وقضا على مال بخروان عبيدا وجواهر اذا ضاع الاصح
وسياركة رب المطروح متاعه رب السلام فانه استويا قيمة فله نصفه او ساري
نصف قيمة السلام فثلثه ولا شركة بين من لم يطرح لهم شي بمقتضى مع بعض ولا تدخل سفينة
وعبيدها على الاصح وبالسبب للبحر كالعدم طرح ام لا وصدق رب مطروح في عثم ان اشبه
بهمين وقيل ان اثم والا يفهمين لا في صفته وخالف الباقر فان جهلوا فبصدقي يميني
فان ذكره في اخرج الى ما تنزل رب السفينة فان كان مما يخفى في المتاع ولم يذكر في
التنزيل صدقي ربه ان اشبه يميني واختار خلافة فان رحمت رب السفينة ان طرح بعض
ما فيها لم يولد صدق في الموضع لا في الطعام الا ببلدية وفي نصفه العين خمسة قيمته
يوم تلقه واقرب موضع ويمكن حمل منده واليه وما اشترى به دون بحاجته من مكان
واحد فلو اشترى من اماكن او قايهم من لم يشتر او طال ملكه وحال سيوقد تقول هو والسالم
موقوف بكونه يوم ركبو واشترى كابتلك القيمة في السلام انتهى **قول** في تقديره
بالبحر انظر الى هذا واجب وهذا ايضا وادع على قول ابن الحاجب ان حديق على المالك
الغرق خاز طرح ما ترجى به بخارها غير الادعي ولذا قال شارحه الجواز مقابلا للبحر
اي بمعنى المادون فيه ولذا قال ابن عرفة ان المالك ان هال البهم ووقع الخوف وخيه التوبيخ
عاجلا ويرى الاثقل الاقل متنافاة تقاربت الا ان انري الاثقل الذي وقال الزا في
حال الطرطوشي وهذا الرمي عند الحاجة واجبت انتهى **قول** غير ادعي ظاهرة
لبن الادعي لا يري بحال وفيه نظر قال ابن عرفة عن الشيخ ان المالك المركب رجالا دون
متاع وخشوا الهلاك ان لم يخفف المركب او تزعوا من يري والرجال والنساء
والعبيد اهل الذمة سواء من مروا به في مركب في اوقه في حال البهم وكان حملهم
من تمام وسق المركب كانوا الفيرهم فان كان في المركب متاع ربي منه والا كانت
القرعة على جميعهم وان كان حملهم زيادة على حمل المركب وحملهم جوري على
ما يشق ربي المتاع وانبع الغرق فيقتله فان لم يكن فيه سوى الناس ربي الغرق
فقط فليس بقاتل غير واحد قول الشيخ يطرح الاذي ليجاة غيره بالقرعة

في مرم

غريب وربما نسب بعضهم لخرق الاجماع قال بعضهم لا يري الا دمي لجماعة الباقي ولو كان
ذميا وتقدم البحث في هذا الاصل في مسيلد التاويلين في كتاب الجهاد وما قاله المحقق
قاعلة الاجماع على رجب الكتاب اخف الضررين لذكره اشتد في المقادير لقوله وفي
هذا وان كانت لا تلاف النفس فهي فيه لحفظها التي وفيهم من قوله كانوا كغيرهم اذ
كان معهم متاع وري لا يرجع عليهم بغيره واذ كان في السفينة متاع وجب ان
وادمي فقال ابن عرفة على ما تقدم قال القرافي عن الطوسي يدر بطرح الامثلة
الهابية لسرف النفوس قلنا الشرف انما يكون للنفوس الادمية انتهى وقول صاحبنا
الشامل ويدي بما نقل او عظم قال ابن الحاجب ويدي بما نقل جسمه وعظم جرمه قال
شارحه نت كما عد الالكثان والبر او عظم جرمه وحق جسمه كما عد الالفطن
وخرجه والجرم بكس الجيم للجمجمة واللون والصفة قاله ابن السكيت والمراد هنا
الاول وبالضم الذنب وبالفخ القطع فخرج النخل صرمة قلنا هذا بخلاف
قوله ابن عرفة عن المحقق يري الاقل الاقل ثمانية فان تقاربت الاثمان يري الاقل
التي قطا هذه ان الاقل يري حيث قل بمدة وان لم يعظم جرمه وكلامنا
يلتضي انما عظم جرمه او تقاربت الاثمان يجزي رمية وري الاقل والاول كلام
الشامل فلو استوفى في النقل يري بالقيمة ثم ان قوله ويدي بما نقل حله ما يمكن غيره
ادخل في السفينة بعد رستمها المعتاد وهو ما يستفاد مما ياتي واعلم ان وسق
السفينة اما ان يكون متاعا واما ان يكون حيوانا لا يعقل واما ان يكون حيوانا
يجوز اي عاقلا وان يكون الثلاث واما ان يكون اثنين منها وفي كل امان يكون ما فيها
احاده مستوية في الوزن او مختلفة وفي كل امان يكون جميع ما فيها ليس فيه شيء زائد عن
وسقها او يكون بعضها زائدا فان كان جميع الوسق متاعا واستوفت افراده في النقل
وليس فيه زائد عن معتاد الوسق طرح بالقيمة حيث استوفى الثمن او تقارب والا طرح
الاقل ثمانية وهذا من قاعلة ارتكاب اخف الضررين وان كان فيه زائد على الوسق
المعتاد الزايد ان كان اخف وان اختلفت افراده بالنقل والمخفة فظاهر كلامنا
الحاجب الذي لا يدرى الاقل من غير نظر اليه ثم في كلام المحقق يلتضي ان يدرى به حيث تساوي
الثمن وتقادير اي والا ارتكب اخف الضررين للمقابلة المذكورة وهذا حيث لا يدرى
فيه على الوسق المعتاد والاطرح قال ابن عرفة المحقق هال البحر ووقع الخوف وحب الري

عاجلا

والمع

ري الزايد ان كان اخف

عاجلا ويري الاقل الاقل ثمانية فان تقاربت الاثمان يري الاقل وان
يجوز ريب المركب في الزيادة على المعتاد رجع عليه لا ندخل وان لم
يعلم حين الري المتاع المزيد وري غيره خير منه في الرجوع على
رب المتاع بذلك او على رب السفينة فان رجعوا على رب السفينة
رجعوا بقيمة ما ربي وكوكلت قيمته وان رجعوا على رب المتاع فان
رفع متاعه جوار عليهم غرام قيمة ما ربي وان كان غير عالم بقيمة
ما ربي اكثر من قيمة متاعه لم يلزمه غير تسليم متاعه وان لم
يعلم اخرجه عقلا فحين الرجوع على رب المركب وان مر والتماع اذ
في البحر فرفعوها ثم هال البحر فان كانت زائدة على عرف وسعهم
رمت ولا شيء فيها وان كانت من تمام وسق المركب كانت كسائر وسقه
وان كان شحن المركب رجلا لا فقد تقدم حكمه في كلام النجاشي وما فيه
وقوله الشامل وقض على مال تجر وان عيدا او حواشي وكذا
يا على الاصح قلنا ما ذكره في العبد ذكر ابن عرفة
المعروف وما ذكره في الناض لم ارمس صححه وفي كلام ابن عرفة
لا يغدر خلافة فانه قال وفي الزم على العبد ثلثها ان كانتوا
بالتحريم للعبودية على قول ابن مليس وقوله ابن الجهم والمعروف ولا شيء
على الاحرار النفاق والعين للقبضة ومنها للتجمل قول مالك وابن حبيب
والصواب انها للتجمل والقبضة سواء كانوا اقرب البر او بعيد لو عطف
المركب بحججهما من العموم وقيلها لم يحسب والا حسب وريها

لا يرجع به لانه لا يتقبل المركب اذا البقي ولا يخففه اذا البقي الا ان يكون في
 ثقل عدل انتهى وقوله في الشامل ويشترك المطروح متاعه ر
 السالم فيه فان اللدني او قيمة فله نصفه او نصف قيمة السالم
 فثلثه ولا شركة بين من لم يطرح لهم شي بعضهم مع بعض
 قال شارحه اذا طرح من المركب شي لاجل النجاة فقال ابن القاسم
 يشترك اصل المطروح من لم يطرح لهم شي من متاعهم فيكون من
 ربي متاعه شريكه في الفاضل في الثما وفي النقص حتى يكون
 ما سئم وما طرح كانه يجتمعهم قال ابن ابي زيد فان كانت قيمة
 ما ربي كقيمة ما سئم فليس ربي متاعه نصف السالم وان كانت
 قيمته نصف قيمة السالم فله ثلث السالم ولا شركة بين من لم
 يطرح لهم شي بعضهم مع بعض انتهى وقد نظم حاصل ما تقدم

وكان الفراغ من كتابتها رابع عشر
 جمادى الاولى من سنة

ثمانية عشر ومائة والى
 على يد محمد بن محمد
 غفر الله لهما وعلمهم

ان محمد
 محمد
 امين



وهذا هو النظر المشار اليه في آخره بقوله

اذا مركب قد خيف من حملها العطب، وطرح ثقله عوضه فاقرب
 بانه لا يجوز في العوض عنها، مقارنته فاقرب وفيت من الرب
 وان يتساوي ثقل الحمل، بقعة طرح ما يغلب به العطب
 ووزع المطروح على ما يابقي، لثقله لا الذي بقيت به انتب
 وهذا على عوض لما بقي اوانه، على قيمة الباقي خلاق بلا نصيب
 وهل يحال الطرح او يمكن ما يندك سيرا واللدله ذهب
 او يطرحه لكن يقرب موضع، كموضع طرح في حرج حرج
 والحمد لله من ادميين واطرح من، بما طرحه نحو انه من العطب
 وداليل الرقيق وكثير، واثني وضد كل سواد واجب

انتهى

خاتمة

مستقلة على مسيلتين يحتاج لهما الطالب احدهما الاجارة على قسمين
 وجيبه وغيبها وهي المساندة بالمشاهير كل شهر كذا او المساندة كل سنة
 بخلاف حقيقة الوجبة المدونة بالحدوده كاستلجها السنة الفلانية او الشهر
 الفلاني او استلجها عقدا او بربط في عقد بلفظ كل سنة او شهر
 والوجبة تلزم بحمد العقد ولا يتوقف لزومها على عقد الاجرة وغيرها لا يلزم
 العقد الانتقد الكافي لم يقدر ما تقدر وانما بينهما عقد الاجرة لا يفسد
 بموت احد المتعاقدين ولا موتهما قبل انقضاء المدد الا ان يكون المجر مستحقا للوقف
 والارادة مدة مستقبله وموت قبل انقضاءها فان لم يكن يستحق الوقف بعده
 فستبطل ومثال ذلك ان يكون الوقف على اولاد شخص طيفة بعد طيفة
 او على يد وبعدهم ثم يرحلوا هذه الطيفة الاولى او يرموها مستقبله
 لموت المجر قبل انقضاءها فان لم يكن يتقبل حيف لم يفسد ذلك الاجرة ومن
 ذلك المفترق رقة بوجها مدة مستقبله وموت قبل انقضاءها

فان لمن يقهره نائب السلطان بعده فسخها واما الحكمة الناظر لوقف مد
حكومت قبل انقضائها فليس لمن يوليها بعد فسخ تلك الحكمة الا ان
من حمله المستحقين ان يحرره



تاخذ علي بركن النعيم وعوده اسرب وقتة نقرش و تعطي
 لها باربعة دراهم راسخت بلدي و تبيك سبك كدهب
 ثم تعيد عليها ثلاثة امرار كل من ~~ملا~~ باربعة دراهم راسخت
 ثم تاخذ ~~لحم الجوز و واحد من~~ سمها ~~بما~~ باربعة دراهم
 و ثلثها في ساء خد منه دهر و ثلثه دهر و ثلثه دهر
 ردهم

فانها تقوم بيضا

ليقنه و هيبه شح الشب لمري بالغا و يضاف
 قليل زعفران و صمغ و يكث به
 فايد شبيه عن من افادها من الاخبار تاخذ من رمق
 آتاج آنزجفر آراسخت آسليمان آروح توتيا و سم البق
 اسحق القمر مع الزاج و الزنجفر و الراسخت و ثلثه الروح
 و الابق و تجعل الحواج لهم فرشه و غطا و ضعهم في بوط
 و شد و صلة و محهم بزجاج و سوف عليهم بروياص
 حتي يتختم الزجاج و تركه يبرد اخبره بخد فرشه
 جوهن صف لعل و خد منهم قير الطين شمس
 يخرج سايبر الامتحانات و قد عملتها مرد و حج بها
 و سلمه

و على السطح
 ملاح

احمد لله سبه تاخذ زهر آ و تاخذ آ ملاح ملاح طعام
 و ملاح مروح قلي و ملاح محتوم و نطرون و عقاب و بارود
 و تحفرهم و توصعهم في لبر خامض و عني الزهر و يطفي آ
 مرات ثم خذ وزن الزهر فوق شوشه و انبكم حتي يدوروا
 ترجمهم باآ بارود و توزهم حتي بقا الرمق و حله اسكه قضيب
 و حميه و طفيه في عريس النيل على قدر حار زيد و كلا طفت
 يزيد محاسن و صيغ و يلبث تاخذ منه مثقال و شمس مثقال
 و امزجهم بالسبك فانه غايه و قد باع منه في غلو الذهب مثقال
 سبعين فضة الله الله اعنتم احلال منها ولا نسا الفقرا و المساكين
 والا راعل

عند علي بن ابي طالب عليه السلام في ربيع وفي ربيع ابيض وربع وقية بارود ثلج
واستحقهم جميعا واجعلهم غطا ووطا لوقية عقرت صفر
وحضنتهم ليلة فانها تصير كالثلج ثابته استحقها مع وقية
نشاذر وضعهم في قوت منحور وحله في الحمام او مجر
الطبع وقطر منه بريشة على الزاوية فانه ينفع جربا بين
الله تعالى فاستحقه وارم منه وزن درهم على خمسة
اواق قلبي يصير روبا صيا وهي خدعة ابا محمد الصالح
رضي الله عنه انتهى

الحمد لله خذ ربيع وعلج بارود واجعله في شقفة وتزله ودقة
منه او مرتين وارم على النحاس الاخر بين ربيع عر
اعنه منه ويخرج ويعد درهم عشرة مرات ونصف في كل مرة واحد منهم
الحمد لله لو خذ برادة صرغ جزء ومثله زهره واجرب البرادة عليها
هلا لا حده وصفار بضع وجهها وجففها في الشمس ودور
الزهره وطامها الجيع وارمها بارود بضا المزعج واعده
في مثله زهره وارمها بقدر الجيع بارود او اكثر حتى يخرج و
اعدوها كذا الا مرات وضع ثلث في عال وان جعلت به
الاول اسربا وارجي ولاكن الاول احسن

جلده بارود عقاب استحقا جميعا وضع صفح حديد
على نار حتى تحي ويغرس ويلحف منه للشس فاذا اغلا ونقطع
الذقان يطفى قضا يخرج جدد وجلال القرشب وعلج وطير
في طاه من او شقفة حمراء الاول اولى

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

11.